المنشور

التجمع اليساري
من اجل التغيير
عدد ٤ تشرين الأول ٢٠٠٦





شو، بعد ما تعلّمتو؟



نقطة تحول في تاريخنا

أظهرت حرب تموز الوجه الحقيقي للبنان. وسط كل الاعتداءات المرعبة كان الناس العاديون هم من هبّوا لإنقاذ البلد من الإمبريالية وإسرائيل.
لم تقع حركة التضامن في شرك الخطة التي وضعها من أراد تدميرنا. عندما اجتاح الإسرائيليون، توقعوا أن يدير لبنان ظهره لمئات آلاف اللاجئين. قالوا أن الناس العاديين يكرهون المقاومة الإسلامية أكثر من الطيارين الذين أمطروا مدننا بالقنابل، وأكثر من السفن الحربية التي تقصف بيوتنا. لقد ذهلوا عندما رأوا أن أكثر من ٨٠٪ من المجتمع، بغض النظر عن طائفتهم، يدعمون المقاومة، كما أن الأغلبية ترفض طلب نزع سلاحها.
أراد أولمرت وبوش وبلير ترهيب وإخضاع أهل الضاحية وجنوب لبنان والبقاع، أملوا لو يحولونهم إلى لاجئين يائسين لكي يضغطوا على المقاومة بالاستسلام لإنقاذ حياتهم. هذا ما فعلوه عام ١٩٨٢. لكن الناس دعموا المقاومة وصمدوا. وفي حين اختبأت الحكومة، أثبت الناس العاديون أنهم فعالين أكثر من كل مؤسسات "الدولة".
لماذا يتفاجأون؟ فقد تحول لبنان في الـ١٥ سنة الماضية. وتراجعت سلطة الزعماء الطائفيين، وبهتت الأفكار التي تربطنا بالإرث القديم. لكن حكامنا ما زالوا يتكمشون بالحكم عبر نظام انتخابي مزور يأتي بمن لا يمثل في الحقيقة أحداً.
لا تتبع حركة التضامن الخطوط المرسومة من قبل حكامنا، لا تعترف بالحدود، ولا بالإثنية ولا بالطائفة. تستوعب جميع اللغات وتجري بين جميع الثقافات والحضارات. ترتفع من عمل الناس العاديين، الذين فتحوا منازلهم في وقت الحاجة، وتشاركوا طعامهم وقدّموا مالهم. ففي حرب تموز، وضعت حركة الناس العاديين أسس النصر على الإسرائيليين.
يشكّل هذا التضامن لحظة مفصلية في تاريخنا. هو يبين لنا كيف يجب أن يكون لبنان؛ أرض حرة من سموم الطائفية، ومن مصالح المستثمرين ومن ألاعيب الطبقة السياسية.
نحن بحاجة إلى تغيير جذري في بلدنا، تغيير يلاقي آمال وإرادة غالبية سكانه.

في هذا العدد:

المنشور

نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:
- المنشور، زيكو هاوس، ١٧٤ شارع سبيرز - بيروت، لبنان
- البريد الالكتروني: almanshour@tymat.org

www.tymat.org
info@tymat.org

هل يجب نزع سلاح المقاومة؟

تصاعدت نداءات، من داخل البلد ومن قبل المجتمع الدولي، تدعو إلى نزع سلاح حزب الله. نعترض على ذلك من دون تحفظ.
عند خسارتهم الحرب، حاول الإسرائيليون وحلفاؤهم تنفيذ شروطهم وكأنهم هم المنتصرون. إن سلاح حزب الله موجه ضد إسرائيل وليس ضد لبنان. وإذا تم نزع سلاح المقاومة، فهل سوف تنزع إسرائيل سلاحها؟ هل سيدمرون ترسانة قنابلهم العنقودية، هل سيطمرون طياراتهم الحربية، ويتخلون عن أسلحتهم النووية؟ أم أنهم سوف يعودون؛ مع أخذ العلم بأنه من دون حزب الله لن تكون هناك مقاومة ضد جرائمهم.
دعونا لا ننسى دروس صبرا وشاتيلا. أخليت المخيمات من مقاوميها عام ١٩٨٢ وكانت من المفترض أن تكون بحماية "المجتمع الدولي". ولكن ما حصل فعلياً كان ترك الناس من دون وسيلة للدفاع عن أنفسهم، وتم تدفيعهم الثمن. وأليس من المعيب أن تصدر الدعوات لنزع سلاح المقاومة في ذكرى المجازر؟
هل تغيّر العدو؟ هل اكتشف الأخلاق فجأة؟ أم هو العدو نفسه، مع الاستراتيجية نفسها والأهداف نفسها؟

في هذا العدد:

وماذا عن أولئك المدافعين عن القضية العربية؟

في الوقت الذي طرد فيه الرئيس الفنزويلي، هوغو تشافيز، السفير الإسرائيلي، سمحت السلطات الأردنية للشرطة الإسرائيلية بتفتيش المسافرين اللبنانيين في مطار عمان. وفي الوقت الذي نزل فيه آلاف المتظاهرين إلى شوارع عواصم العالم ليتظاهروا ضد الحرب، حاول حكام السعودية ومصر أن ينفحوا سمّ الطائفية في المقاومة.
ليس الحكام العرب "خونة للقضية العربية"، بل إنهم شركاء في نظام عالمي يكره أي شكل من أشكال المقاومة. مبارك يُرهب ويضرب ويغتصب ناشطي الديمقراطية في القاهرة، وتتم ملاحقة القضاة المصريين كالمجرمين لكشفهم تزويره للانتخابات التي تبقيه في سدة السلطة. في السعودية خرج المئات للتظاهر لدعم لبنان. الآن هم يدفعون الثمن بالتوقيفات الجماعية.
لا نصنّف حلفاءنا عبر الدين أو الإثنية أو اللغة: ولكن بأفعالهم. فنحن جزء من حركة عالمية، تلك التي تتحدى الإمبريالية والنيوليبرالية في كل قارة. إن نصر المقاومة ليس نصراً للأمة العربية بل هو هزيمة لكل ديكتاتوريات وطغاة العالم. وهو نصر للمقهورين في كل مكان.

كيف تصرّفت الحكومة مع كارثة التسرب النفطي؟

علي درويش، العضو الناشط في جمعية "الخط الأخضر"، يتحدث إلى المنشور عن الإهمال والتأخير المتماديين للحكومة في إزالة التسرب النفطي الملوث لشواطئنا.
تصوير غاي سمالمان.



"يوماً بعد يوم يتحول التاخير الحكومي في مواجهة ومعالجة الكارثة النفطية، التي تسبب بها الاعتداء الإسرائيلي على محطة الجية لتوليد الطاقة الكهربائية، تورطاً وشراكة في هذه الجريمة المتعمدة البشعة".

تغطي البقعة ٧٠٪ من الشاطئ اللبناني شمال محطة الجية، وتمتد من ٤٠ إلى ٥٠ كيلومتر داخل الشواطئ السورية. كميات ضخمة من النفط تطفو على المياه في شرقي البحر المتوسط وتتجه شمالاً. وقريباً سوف تتبدل التيارات لتؤدي إلى انتشار البقع على الساحل الجنوبي.

هذا النوع من التسربات يؤثر على جميع مستويات الثروة الطبيعية البحرية وصولاً إلى المجهرية منها. لكن درجة تضرر هذه الثروة ما تزال مجهولة. نحن ربما محظوظون لأننا لسنا في فترة الهجرة الحيوانية، وعلى مستوى الحياة البحرية قد لا يكون الضرر مباشراً نتيجة لابتعاد معظم الكائنات التي تستطيع عن مناطق التلوث، ولكن من المؤكد أن الأضرار المستقبلية على الثروة البحرية لن تكون قليلة إذا نظرنا إلى تجارب عالمية في هذا المجال.

لا نعرف مثلاً مدى تأثير هذه الكارثة على السلاحف البحرية، وما مدى الضرر الذي يمكن أن يتسبب به تراكم المواد الكيميائية في خلايا الكائنات البحرية على المدى البعيد. يكمن الخطر في أن تراكم السموم في الحياة البحرية لا يمكن كشفه بالعين المجردة. فسيصطاد الصيادون ما يشبه الأسماك الصحيحة، ولكننا لا يمكن أن نكون متأكدين من سلامتها من دون الفحوصات اللازمة لمدى تلوث مياه البحر ومدى تأثيرها على الأسماك.

على الرغم من مرور أكثر من شهر على وقف الأعمال العدائية لم تبدأ عملية تنظيف شاملة بل ما زلنا في نشاط صغير هنا وهناك تقوم به إحدى الجمعيات الأهلية. تواجهنا الكثير من الصعوبات والمعوقات. ولم تجر بعد أي حملة لرفع هذه المواد. لم تفرج الدولة عن بطاقة مواصفات



هذا النفط ونتائج التحاليل التي أجرتها على عينات منه، ولذلك ما زلنا نجهل ماهية المواد الكيميائية المكونة له. ما تزال المعدات قابعة في المستودعات، والعشرات من الخبراء والمتطوعين ينتظرون البدء بالعمل. وفي نفس الوقت نلاقي جميع التعقيدات البيروقراطية، وعدم صرف الأموال اللازمة، وعجز الحكومة عن اتخاذ هذا القرار، أو تمنّعها عن ذلك لأسباب مجهولة.

في اليوم الثالث للتسرب كانت بعض البلديات والجهات الأخرى قد بادرت ببعض أعمال التنظيف. وبالرغم من نجاح قسم منها فهي توقفت، دون أي تفسير واضح. منعت عنا جميع الموارد التي تسمح لنا على الأقل المباشرة بخطتنا الواقعية التي تكفي فقط لإزالة نسبة صغيرة من التلوث. ليس هناك من أماكن لتخزين النفط الذي يجب إزالته ولا من شاحنات لنقله. ولا تنفك الحكومة عن استجداء المجتمع الدولي لتمويل عمليات إزالة التسرب بينما يجب المباشرة فوراً بها وثم إرسال لائحة بالتكاليف إلى "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية التي بذلت كل ما بوسعها من أجل منع وقف إطلاق النار والعدوان.

كل هذا التقصير لا يكفي، فلقد تم تأخير محاولات ومبادرات المتطوعين للمباشرة بهذه الورشة. إن فرق متطوعي "الخط الأخضر" قد أوقفت عن العمل بسبب عدم حيازة بعض الأوراق اللازمة، أي أوراق المعاملات البيروقراطية. أضف إلى ذلك الوضع الشاذ للشواطئ "المحتلة"؛ شواطئ استولت عليها شركات خاصة عبر مخالفات تمت تسويتها بأساليب غير قانونية أو تشريعات مخالفة للقانون. لقد سمعنا بأن جل ما فعله أصحاب هذه المصالح الخاصة كان عملية تجميلية لهذه الشواطئ وذلك عبر نقل الرمال والصخور الملوثة إلى شواطئ أخرى غير محتلة، أو عبر تغطيتها بالرمال النظيفة. فعملية خصخصة شاطئنا تحول أيضاً دون إنقاذه.

ومؤخراً، قام رئيس مجلس الوزراء، وفي سابقة نوعية، باستعمال صلاحيات أعطيت له في مجلس الوزراء لمواجهة العدوان، بقبول هبة من جمعية "بحر لبنان" لمعالجة كافة الشواطئ والمياه اللبنانية من التلوث دون تحديد قيمة هذه الهبة وحجمها ودون التأكد من قدرة هذه الجمعية الحديثة النشأة والقليلة الخبرة على إدارة عملية بهذا الحجم كمّاً ونوعاً. هذا وأظهرت بعض المعلومات المتوافرة أن الجمعية المذكورة لا تملك المال اللازم وأن وزارة البيئة الفرنسية التي ورد اسمها كممول لم ترصد أكثر من خمسة ملايين دولار أميركي وما زالت تحاول جمع الأموال من دول أخرى (تقدر التكاليف الكاملة بحوالي ١٥٠ مليون دولار). وكما أفادت مصادر في وزارة البيئة اللبنانية أن دور الجمعية لا يتضمن المعالجة أو الفيول الموجود على سطح المياه وهكذا فهي لم تقدم هبة شاملة كما تم تسويق الموضوع.

وهذه التصرفات التي تميّع عملية معالجة الكارثة الضخمة سواء من قبل الحكومة أو من الجمعية المذكورة سوف تؤثر بالتأكيد على أية مطالبات مستقبلية بالتعويض المقدر بمليار دولار أميركي عن الأضرار الحالية والمستقبلية المباشرة وغير المباشرة.

وعلى صعيد آخر، وبالرغم من وضع خطة أولية للتحليل والمراقبة العلمية، لم يبدأ تنفيذ هذه الخطة بشكل فاعل نظراً لعدم توفر الأموال وبعض الخبرات.

إن الحكومة عاجزة عن مواجهة هذه الكارثة الوطنية. هناك أكثر من ثلاثين ألف عائلة تعتاش من الموارد البحرية أصبحت الآن دون مورد رزق. لا يكفي أن نقدم لهم المساعدات الآن، ثم نتركهم من دون عمل في المستقبل.

هذا التلكؤ عن مواجهة الحالة الطارئة سيترك إرثاً مميتاً لأجيال قادمة وعلى المسؤولين عنه الرحيل اليوم قبل الغد.

ديمقراطيتكم وديمقراطيتنا

في ١٢ تموز ٢٠٠٦، قررت الدولة اللبنانية الوقوف على الحياد تجاه عدوان سيؤدّي بعد ٥ أسابيع من القصف الإسرائيلي البربري إلى مقتل أكثر من ١٣٠٠ مدني، ثلثهم تقريباً من الأطفال، وتدمير قرى يفترض أنها تحت سيادة الجمهورية اللبنانية، ونزوح ربع سكّان البلد والقضاء على المواسم الزراعية والمصانع. هذا بالإضافة إلى الاعتداءات الداخلية التي شنّتها الطبقة الحاكمة، إن من خلال دعم نوّابها وسياسييها لمشروع جورج بوش، أو بشكل مباشر من خلال طرد ٣٠٪ من العمّال ورفع إيجارات المنازل وأسعار المواد الاستهلاكية وتحريم سوليدير، المنطقة الوحيدة التي يمكنها استيعاب أعداداً كبيرة من الناس.

غسان مكارم

موقف فتيان الديمقراطية أفسح الطريق أمام إسرائيل لضرب حزب الله وعكس قرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي تريد التخلّص من المقاومة، كل مقاومة ضد إملاءاتها في الاقتصاد والسياسة وأسلوب العيش.

تشترك تلك الدول في قمع مسلميها تحت غطاء "الحرب على الإرهاب"، أي الحرب ضد كل من يرفض الذوبان في نظام شمولي يستخدم خطاب حقوق الإنسان والتعددية ليحجب حقيقة أن الدولة لا تظهر للفئات المهمّشة سوى بثياب الجيش أو الشرطة. ويمكن هنا سؤال ذوي الأصول الإفريقية واللاتينية في الولايات المتحدة ماذا فعلت بهم "الحرب على المخدّرات" وقبلهم العمّال والمثقّفون والفنانون خلال "الحرب ضد الشيوعية". وعندئذ، لا مجال لاستغراب تحالف تلك الدول، مثلاً "لنشر الديمقراطية"، مع أكثر الديكتاتوريات العربية تخلّفاً ومخالفة لحقوق الإنسان.

إذن، تأمين الرعاية اللازمة للديمقراطية الفتية لم يكن هو الهدف. لكن مصالح أخرى تتقاطع، هذا بديهي ويقال جهاراً. لا يزيد أو ينقص بشيء إذا التقى أحدهم بنائبة إسرائيلية وهو عضو في أممية تجمع قتلة الأطفال، جنبلاط وبيريتز وبلير. وتكريم بولتون ليس أسوأ من إعطاء أوامر ميليشياوية بالإعدام خلال الحرب الأهلية، مثلاً. ولن يتغيّر شيء إذا كان توني بلير جاء من تلقاء نفسه أو بدعوة من السنيورة.

لا داعي لكل ذلك، فالمسألة ليست شخصية. وما بولتون وتلك النائبة سوى جزء من نظام اسمه اليوم "المجتمع الدولي"، الغطاء الشرعي للإمبريالية، وقد وجد في لبنان من يمثّله ويهرول لتنفيذ أوامره. الفريق ذاته لا يدّعي العكس عندما تتعلّق المسألة بما هو في مثل خطورة الاعتداء العسكري، أي الانضمام غير المشروط إلى الاتفاقيات التجارية وتنفيذ أوامر أحقر موظّف في البنك الدولي.

دولة الهلع

ردّة فعل رعاة ثورة الأرز، بعد أسبوع أو أكثر من بداية العدوان، تشير إلى إصابتهم بالهلع من فشل مشروع حلفائهم الذي تنفّذه إسرائيل مما جعلهم يختبئون في حصونهم ويصرخون بأعلى صوتهم أن "الاتفاق لم يكن هكذا"، والهلع من التعاضد والتآخي الذي أظهره المجتمع ومن أسئلة بدت بديهية للجميع، "هل نحن بحاجة لمؤسساتهم تلك؟ ما فائدة الدولة التي لا يمكننا كسر قرار شركة خاصة؟ هل سيتنصّلون من الإغاثة في حال هزّة أرضية لم يبلّغهم بها بحنّس؟". وإلّا فكيف نفسّر بكاء فؤاد السنيورة وهذيان أمين الجميّل واستغاثة وليد جنبلاط في الوقت ذاته؟

ثم بدأوا باجترار خطاب المكتب الثاني حول "الدولة". الخطاب الذي لا تتذكّره الدولة اللبنانية سوى لاستخدامه كسلاح ضد من يواجه إسرائيل، منذ الستينيات. هذا إذا صرفنا النظر عن أن قائليه هم حفنة من اللصوص والقتلة المحترفين وأبناء اللصوص والقتلة المحترفين، يساندهم بعض بقايا الحركة الوطنية وشبيبة آل الجميّل.

نعلم أن حالة خوف شديد كتلك التي تنتاب من يتعرّض للقصف قد تذهب العقل، وتودّي في العديد من الأحيان إلى صدمة نفسية.

لكنّ، وبعد ٣٣ يوماً من الاعتداءات التي باركها وشجّعها أصدقاؤهم في الولايات المتحدة وأوروبا والسعودية ومصر والأردن، وقام بعضهم بتأمين العتاد لها، هل يتوقّعون أن من تعرّض للقتل والتهجير والطرد من العمل وقلبت حياته رأساً على عقب أن يعود إلى تلك الدولة التي لم تؤمّن أبسط وسائل الصمود بل حاولت منعها عن الناس من خلال التباطؤ المقصود في فتح وتجهيز الملاجئ ومراكز النزوح، ثم العواء حول "ضرورة إمساك الدولة بالمساعدات"، ثم المحاصصة المكشوفة بين الحريري وبرّي لمساعدات الهيئة العليا للإغاثة، عدا عن الفساد "العادي" في المؤسسات الرسمية؟

الخبيث قد يقول أن القرار كان مقصوداً، وكان من المطلوب تخلي الدولة عن دورها، ربما ذلك يؤدي إلى انقلاب اللبنانيين على حزب الله. والملفت أن عدداً ليس بقليل من المراقبين والمعلّقين استغربوا عدم حدوث فتنة داخلية، وكأن ذلك جزء من الخطّة. لكن، هذه المرّة، عندما غابت الدولة لم يحصل قتل على الهوية، بل انخفض معدّل الجرائم (دون احتساب جرائم إسرائيل أو الفساد طبعاً).

بذور الفتنة الطائفية كانت حاضرة، لكن السؤال هو أين كانت؟ هل عند المقاومة وحركة التضامن الشعبية أم عند من كان يحذّر منها (إقرأ، يهدد بها) كل يوم؟ وفي حين سعت معظم شرائح المجتمع لحماية بعضها البعض من همجية المجتمع الدولي، تُرى، لماذا تسترجع جماعة ١٤ آذار الآن سموم ميليشيات الحرب الأهلية؟

هل سيحاولون، من جديد، فرض هيبة دولة سقطت في تلك الحرب، بصيغتيها؟ الدمج بين ستالينية "الحركة الوطنية" وفاشية "الكتائب" لن يلغي أي من الطابعين، مع أنه قد يشرح وجود بعض ذوي السوابق اليسازوية في أقصى اليمين.

حنين إلى زمن الحرب

خلال العدوان، تلاشت مؤسسات تلك الدولة مجدداً. عاش المجتمع في حالة طبيعية، ولم يتحوّل إلى غابة كما كانوا يريدون. المجتمع اللبناني اليوم هو غير مجتمع ١٩٧٥ الذي يعيش فيه جماعة ١٤ آذار وقياداتهم الروحية. حالة التضامن التي أمّنت صمود المقاومة تخطّت الفوارق الطائفية والمناطقية بسهولة بالرغم من محاولات تيار المستقبل والقوات اللبنانية، مثلاً، اختلاق المشاكل مع النازحين في الأيام الأولى قبل أن يصمتوا عندما تبيّن لهم أن أغلبية طائفتيهما لا تشاركهما النظرة العنصرية ذاتها. أغلبية الطائفتين، مثل الطوائف الأخرى، كان موقفها مختلفاً وداعماً للمقاومة، رغم أنها من "فئة معينة".

لم يتقاتل اللبنانيون. بل أصبح شغلهم الشاغل مساعدة من "تفرّد بالقرار". جاؤوا من خلفيات متنوعة واستطاعوا العمل معاً والاتفاق على آليات تدير الاختلاف. طغى العنصر الشبابي لأن الشباب يمثّلون أكثرية غير وهمية، فأغلبية المجتمع اللبناني تحت الأربعين عاماً. ابتكروا أدوات للعمل قد تبدو جديدة لكنّ جذورها موجودة في حركات التضامن التي ظهرت في منتصف السبعينيات في الجنوب. ولم تكن هذه المرّة الأولى التي تقوم بها لجان وفرق إغاثة ومجموعات



أطفال عيتا الشعب يلعبون مع المجتمع الدولي (أروفيش)

مدنية بتحمّل المسؤولية كاملة عن الأمن المعيشي لآلاف المهجّرين، فقد فعلوا ذلك خلال حصار بيروت في ١٩٨٢ وحرب المخيمات، مثلاً.

مع أن مؤسسات الدولة اللبنانية لا تعكس المجتمع في لبنان اليوم، لا يمكننا الاستخفاف بقدرة المجتمع على تخطّي الانقسامات الطائفية خلال المحن، من اغتيال الحريري إلى الحرب الأخيرة، أي في ظرفين كانت الدولة فيهما غائبة.

المشكلة الأساسية في تهويل جماعة ١٤ آذار بالانقسام الطائفي أو المذهبي هي أنّهم، لكي يتمكّنوا من التهويل، كان عليهم الانقلاب على ١٤ آذار. قرروا تناسي أنّهم منذ عام ونصف فقط قالوا أن الطوائف التقت والتعايش أصبح حقيقة. ثم أصبح أكثر حقيقة عندما التقوا مع الفريق الآخر في الانتخابات. تناسيهم لحقائق صنعوها بأيديهم، كما يدّعون، يقابله جهل بأن النظام الطائفي التقليدي الذي يريدون العودة إليه كان نظاماً أنتجه مجتمع ريفي حظيت فيه الفئات المسيطرة في طوائف معينة بامتيازات اقتصادية.

أمّا اليوم، وبعد اندثار الطبقة الوسطى، بسبب حرب الميليشيات وحرب المضاربين بالعملة، وبعد سياسات أولئك خلال ١٥ عاماً التي تسببت بازدياد الفوارق بين الفقراء والأغنياء من كل الطوائف، أصبح التكوين الطبقي للطوائف أكثر تشابهاً . كما أن ٨٧٪ من سكّان لبنان يعيشون اليوم في المدن بالمقارنة مع ٣٠٪ في أوائل السبعينيات، وأكثريتهم تقطن في بيروت وضواحيها. الروابط العشائرية تتفكك، لكن روابط أخرى تتعزز كل يوم داخل أماكن العمل المختلطة والجامعات والمساحات العامة.

تفاهم الرافضة

مثل على ذلك هو تفاهم "عون – نصر الله". ربمّا يكون التفاهم "انتهازياً" مثل كل سياسة بالمعنى البورجوازي، وقد يكون "دليل ضعف" أو تلاق بين تيارين تعرّضا للعزل من المنافس السياسي ذاته، وربمّا كان نكاية بوليد بك. لكن المهم، للتحالف طبعاً، أنه ينجح؛ لا لأن المسيحيين أحبّوا الشيعة فجأة، بل لأنّ مكوّناته وشرائحه غالبيتها من سكّان المدن وضواحيها، وقد خرج منهم نصف مليون للتظاهر بمناسبة عيد العمّال قبل شهرين من العدوان.

طبعاً، ليس من مصلحة اليسار الرهان على ذلك التفاهم، وإن كان نموذجاً لحالة سياسية جديدة أقرب إلى مفهوم الدولة الغربي بالمقارنة مع العشائر الريفية والعقلية الإقطاعية التي تشكّل الخندق المقابل، فإن حدوده واضحة بسبب الجذور الطائفية للحزبين. وهما يتشكّلان أيضاً من مصالح طبقية متنافرة، فمن الطبيعي أن يتلاقى سكّان الضواحي الفقيرة مع أصحاب الشركات والمهندسون مع عمّال البناء والحديد والكوزموبوليتانيون مع شرائح شبابية من الطبقة العاملة المتحررة من قيود النظام الأبوي. من الطبيعي تلاقيهم لصد عدوان يشملهم جميعاً، لكن مصالح أخرى ستطغى، كما يبدو في تعامل التيار والحزب مع القضايا الاجتماعية والمعيشية.

دولة البكاء

عندما نسمع رئيس الوزراء فؤاد السنيورة يتحدّث عن "دولة المشاركة ودولة القانون والحريات" علينا أن نسأله "مشاركة مَنْ؟ وأي قانون؟ وما حدود تلك الحريات التي تتحدّث عنها؟". ما هو نموذج تلك الدولة؟ هل هو النموذج الذي رأيناه بعد استلام ثورة الأرز السلطة. هل هو نموذج الموافقة على قانون انتخابي يخدم مصلحة دولة كانت تحتلّنا، وبما أنه قانون انتخابات فإن تمثيل مصلحتها ينعكس من خلال ما ينتج عنه من نوّاب، ونوّاب الأكثرية اليوم كانوا نوّاب سوريا منذ بضعة سنوات؟ هل هو نموذج التحالفات الانتخابية التي زادت من مفعول التزوير والحكومة التي تتخبّط وكأن شيئاً لم يتغيّر عن مرحلة "الوجود السوري"؟

هل هي دولة الاحتفاء بتسليم رقاب المواطنين إلى اتفاقيات تجارية ستزيد الفوارق الطبقية وقد بدأت تقضي على الأطر النقابية وتمنع العمّال والمأجورين، الأغلبية المطلقة من سكّان لبنان، من التأثير على الأولويات الاقتصادية، ومن التحكّم بحقوقهم الأساسية في الغذاء والمياه والمسكن والصحة والتعليم؟ هل هي دولة التناغم التام مع مشروع الهيمنة الأميركية وحلفائه ومنافسيه، مع أن الجميع يرون نتيجة هذا التدخّل في أفغانستان والعراق؟

هل ستكون عملية البناء مبنية على ادّعاء أن أغلبية اللبنانيين تقف ضد سلاح حزب الله، مع أن استطلاع "الدولية للمعلومات" المنشور في النهار (عدد ٧ أيلول ٢٠٠٦) أشار إلى تأييد ٥٧,٦٪ لعملية خطف الجنديين واعتقاد أكثر من ٨٠٪ بأن مسؤولية الحرب لا تقع على حزب الله أو حلفائه، وهي نتائج تدعم استطلاعات ظهرت خلال العدوان، خاصة فيما يتعلّق بالموقف من دور المقاومة؟ وهل هو النموذج الذي حاول سمير فرنجية والياس عطا الله وفارس سعيد الدفاع عنه بمزيج من الشعوذة والخرف والهزل، خلال مؤتمرهم الصحفي الأخير؟

>> اقلب الصفحة

ديمقراطيتكم وديمقراطيتنا

مجتمع جديد؟

عندما غابت الدولة، التقى جميع من استطاع البقاء في لبنان لتأمين الصمود. الأسباب اختلفت، من مهنية بحتة لدى محترفي الإغاثة إلى المساعدات الإنسانية التي قامت بها الجمعيات الخيرية (الدينية والعلمانية) إلى القرار الواعي بضرورة حماية ظهر المقاومة بالرغم من الاختلافات السياسية والإيديولوجية. مجموعات طلّابية وأحزاب سياسية وجمعيات تنموية، مدافعون عن حقوق الإنسان والمرأة والمثليين، بيئيون وسينمائيون، لاجئون فلسطينيون وزوّار أجانب، وآلاف المتطوعين التقوا ليحققوا ما عجزت الدولة اللبنانية عن تحقيقه.

لم تكن ثورة، لكننا رأينا حركة تتخطّى الطوائف والمناطق، كلّ الطوائف والمناطق، وتكسر الحواجز الاجتماعية. وقد لعبت حركة التضامن دورها في تحقيق النصر، وبالإذن من إلياس خوري الذي أصيب بالهستيريا الوطنجية خلال العدوان، لم يكن أحد وحده "في الدم وتحت النار".

أظهر المجتمع إمكانية تنظيم نفسه وتأمين أمنه دون الحاجة لمؤسسات دولة الطائف، بل بالرغم منها، وتبيّن أن هناك جذوراً لديمقراطية حقيقية تتعدّى التمثيل المزوّر في البرلمان، وأن الناس يمكنهم التعامل مع بعضهم البعض خارج التنافس والنزاع والسيطرة والقمع.

لن نفتقدكم

نقول لأبواق الدولة المتواطئة مع قتلة شعبها أن الشرط الأساسي لبناء ديمقراطيتنا هو مواجهة مشروع دولتكم المفروضة من أنظمة عنصرية وطائفية ومجرمة (من واشنطن إلى الرياض) والمبنية على نظام عفن اسمه الطائف وقرارات مجلس أمن الولايات المتحدة، ومن تنفيذ تحالف رأس المال مع الميليشيات الطائفية والمذهبية.

نعلم أن ديمقراطيتكم هي ذاتها التي تدّعيها القوى الامبريالية وتحاول فرضها بالقمع والإجرام والتطهير العرقي، وهي تنسجم مع طغاة البريستول ومثقّفي الخارجية الأميركية.

لكن ديمقراطيتنا نحن هي ديمقراطية مئات الآلاف من العمّال والشباب العاطلين عن العمل والطلّاب الذين شكّلوا الأغلبية الساحقة في ٨ و١٤آذار، والأغلبية الساحقة في ١٠ أيّار، وكانوا أغلبية حركة التضامن وأغلبية عناصر المقاومة.

هذا هو الأمل الذي نبنيه اليوم،
أمّا أنتم، فلن تمرّوا!

من سيحمي لبنان؟

طارق عبدالله

منذ اغتيال رفيق الحريري، توالت القرارات الدولية على المنطقة من القرار رقم ١٥٥٩ إلى القرار ١٧٠١، وهي تحمل بنوداً تطالب بإزالة سلاح المقاومة ومحاولات متتالية لإدخال هذا السلاح في دائرة الإرهاب واعتباره جزء من السلسلة التي يجب التخلّص منها كي يعم العالم الأمن الذي تعد به الولايات المتحدة، أم السلام العالمي.

بدأت هذه القرارات ترخي بظلالها على الساحة المحلية لترتفع شيئاً فشيئاً الأصوات الداعية إلى نزع سلاح المقاومة وإلى تسويق فكرة الخطر الذي يشكله هذا السلاح ولا سيما على الصعيد المحلي. وترافقت تلك الحملات مع سلسلة من التحليلات والآراء التي ترجّح استعمال هذا السلاح في الداخل، ولا سيما تلك الصادرة عن جماعة ١٤ آذار التي بدأت بالتضييق على المقاومة في أكثر من صعيد. هذا بالإضافة إلى محاولات مستمرة لإشاعة أجواء مشابهة إلى التي كانت سائدة قبل سنوات الحرب الأهلية الغابرة، مع تحليلات مرافقة لأجواء تنذر بإمكانية تجدد هذه الأحداث.

المؤكد أن هذه الأجواء لا يمكن أبداً فصلها عن التحركات الكثيفة للسفراء الأجانب ولا سيما الأمريكي الذي أصبح يحل ضيف شرفٍ على كل اجتماع لجماعة ١٤ آذار وذلك بهدف تثبيت المشروع الأمريكي الإسرائيلي أكثر وأكثر وإشاعته على كافة الصعد لكي يصبح مقبولاً بل لكي يكون مستنداً على تأييد شعبي لا بأس به.

كل هذه الأصوات الداعية لنزع سلاح المقاومة بقيت تتصاعد وترتفع حتى في أوج ساعات الاعتداء التي كان يتعرض لها لبنان، ففيما كان قد يسقط على أرض لبنان أكثر من ١٠٠٠ شهيد، وكانت بيروت والمناطق الأخرى تحوي حوالي مليون نازح، كان أعضاء ١٤ آذار يتناولون الغداء على مائدة أمريكية بحضور ساعية السلام "كندوليزا رايس"، مائدة من ذات المطبخ الذي تُطبخ به الصواريخ والطائرات التي تشبع الشعب اللبناني دماراً وموتاً.

أشاعت إسرائيل ومعها أمريكا فكرة أن حرب تموز قد نشبت في لبنان بسبب اختطاف المقاومة للجنديين الإسرائيليين وأن إسرائيل في حال الدفاع عن النفس، إلا أن جميع التحليلات والآراء التي ظهرت بعد انطلاق الحرب أظهرت أن إسرائيل كانت في طور التحضير إلى عملية واسعة النطاق في لبنان تصل إلى احتلاله حتى حدود الليطاني وذلك بهدف نزع سلاح المقاومة.

هذا السلاح هو الضمانة الوحيدة التي يعتمد عليها أهالي الجنوب للمحافظة على أراضيهم من الاحتلال، وهو الضمانة الوحيدة لعدم تكرار تجربة ١٩٧٨و ١٩٨٢، كما أنه الضمانة الوحيدة لاستعادة الأسرى وإعادتهم إلى عائلاتهم.

أهالي الجنوب والشعب اللبناني عموماً لا يمكن أن يعتمدوا على أية ضمانة أخرى، لا على الجيش الوطني اللبناني الذي كرس القرار ١٧٠١ وصوله إلى المناطق الحدودية، فهذا الجيش نجد أن أحدث أنواع سلاحه يعود إلى العام ١٩٧٠، إضافة أنه من غير المسموح تسليحه من جديد.

كما لا يمكنهم الاعتماد على القوة الدولية الجديدة المتمركزة فقط في الجنوب اللبناني. فلو كانت هذه القوة آتية للردع، كان من الأجدى لها أن تنتشر على الجانبين اللبناني والإسرائيلي وليس فقط من الجهة اللبنانية. فهي هنا لحماية إسرائيل فقط، وهذا ما يقوله رؤساء دولها. وتلعب إسرائيل الدور الأكبر في التشكيلة حيث اعترضت على الدول التي لا تقيم علاقات رسمية معها، مثل ماليزيا.

هل هذه هي القوة التي ستردع اعتداءات إسرائيل، وهل هذا هو الجيش الذي سيحمي الأراضي اللبنانية في مواجهة إحدى أقوى الدول وأعظمها تسلحاً؟

الأرجنتين: بإدارة العمّال

يقع فندق الأربع نجوم، "فندق بوين"، في وسط العاصمة الأرجنتينية بوينس أيرس. للوهلة الأولى، لا يمكن التفريق بين هذا الفندق وأي مؤسسة أخرى من هذا النوع. فريق العمل "خدومون" أقل من زملائهم في الفنادق المتوسط الفخامة الأخرى، مع أن الأعمال تجري كالعادة.

يبدو أن زبائن هذا الفندق غير مدركين لواقع أن الشركة تخضع لسلطة العمال منذ عام ٢٠٠٣. الـ"بوين" وتاريخه مثال لحركة تنمو في الأرجنتين.

عام ١٩٧٨، لزّمت الديكتاتورية العسكرية الأرجنتينية للشركات الخاصة عملية بناء الفندق بمناسبة استضافة بطولة كأس العالم في كرة القدم. وبعد سنوات من سوء الإدارة، وسرقة الأرباح، أفلس الفندق عام ٢٠٠١ عندما ضربت البلد الأزمة الاقتصادية.

ثم عام ٢٠٠٣ احتلت مجموعة من ٣٥ عامل عاطلين عن العمل الفندق المهجور. خططوا لإدارة الفندق جماعياً، بالرغم من أن المالكين السابقين قد هرّبوا كل الأشياء الثمينة من المبنى ودمروا ما لم يستطيعوا أخذه.

قدّم عمال مؤسسات أخرى، محتلة أيضاً، ما استطاعوا من مساعدة. فقدم عمال مصنع "زانون" المحتل السيراميك وتبرعوا بالمال من أجل شراء المعدات.

كان احتلال مصنع "زانون" أول انتصار لحركة احتلال أماكن العمل. هو جزء من حركة في أميركا اللاتينية معروفة بـ"الثورة ضمن الثورة".

بما أن العديد من بلدان أميركا اللاتينية قد ابتعدت عن النيوليبرالية، غالباً ما تدير الحركات التي طردت الشركات الأميركية الخدمات المحلية، بما فيها المصانع. في بوليفيا وفنزويلا أحياء بكاملها تديرها اللجان المحلية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية. هذه الحركات تعتمد على حماية مصانعها وخدمة محيطها.

تضامن سكان الأحياء كان أيضاً مفتاحاً لنجاح مصنع "زانون" للسيراميك – الأقدم، والأكبر والأكثر تسييساً من الاحتلالات الأخرى. وتم تهديد المصنع بالإخلاء خمس مرات. وفي كل مرة تنسحب الشرطة والبلدية عندما يرون حجم المعارضة، فالعمال حصنوا أنفسهم داخل المصنع واستعملوا السيراميك كأسلحة أعدوها ليدافعوا عن أنفسهم ضد الشرطة.

نلاحظ أن الاحتلالات حصلت كإجراء دفاعي اتخذه العمال لحماية وظائفهم، وفي معظم الحالات كان المديرون قد هربوا. تم احتلال أماكن عمل من كل الأنواع – صناعة الأقمشة، الطباعة، المعادن، إلى السيراميك والمخابز الصناعية. مدارس، فنادق وسوبرماركت تم أيضاً احتلالها.

في أنحاء الأرجنتين، تمت "استعادة" أكثر من ٢٠٠ مكان عمل، كما تعرّفها الحركة. بلغت الذروة مع أزمة ديسمبر ٢٠٠١. أي، شهرين قبل انهيار النظام المصرفي، والاحتلالات كانت الجواب على هذه الأزمة. أغلبيتها قام بها موظفو الشركات التي كانت تحت رحمة الدائنين، أو شركات أخرى أفلست أو كانت على حافة الإفلاس. قرر العمال احتلال والمحافظة على الإنتاج بدل أن يصبحوا عاطلين عن العمل. تصادفت حركة الاحتلال مع نمو التجمعات الشعبية وصعود حركة العمال العاطلين عن العمل (المعروفين بـpiqueteros).

تحركات البيكيتيروس كانت ضرورية في وقت كان فيه الموظفون مشلولين بالخوف من أن يجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل. اليوم، بعض المؤسسات المحتلة أصبحت المحرك للحركة، مثل مصنع "زانون" و"فندق بوين". هناك











حوالي عشرة آلاف عامل مشارك مباشرة بعملية الاستعادة وهم المفاتيح السياسية والأيديولوجية في النقاش العام في المجتمع الأرجنتيني.

من خلال استعادة أماكن العمل، لا يطرح العمال فقط إشكالية ما يسمى بحقوق الملكية، بل العلاقة بين العمال وأرباب العمل بأكملها، حيث يأمر هؤلاء فيطيع العمال. أثبتت الاحتلالات أن العمال بمقدورهم المحافظة على الإنتاج من دون أرباب العمل. وهذا أدّى ذلك إلى التشكيك بفكرة أن القوى الخلاقة لتحسين رفاه المجتمع تكمن في فقط الرأسمال.

الآن، بالإضافة إلى أن العمال يؤمّنون استمرارية الإنتاج، هم أيضاً يناقشون كيفية هذا الإنتاج، يتداولون في المهمات المختلفة، يتعلمون أخرى جديدة، ويحددون ديمقراطياً المهل ودوام العمل. هذه الثورة في التطبيق أنتجت ثورة في العقول أيضاً، فهي تحدّ لإيديولوجية لا يمكن تخيّلها من دون الهرمية والاختزال والطاعة.

الأزمات الاقتصادية التي قصمت ظهور العمّال والمزارعين والطبقة الوسطى في الأرجنتين خلال حكم صندوق النقد والبنك الدولي، أنتجت بدورها وعياً متزايداً لدى شريحة من العمّال والمستخدمين والطلّاب وانتقل الصراع إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة الإدارة الديمقراطية المباشرة لأماكن العمل من قبل العمّال. وتُثبت الأرجنتين أن إستراتيجية صراع كهذه ممكنة وناجحة داخل قطاعات غير صناعية بالمعنى التقليدي، أي قطاع الخدمات.

التقى أولئك العمّال مع الذين يبحثون عن عمل، وهم جزء من حركة اعتراض تشمل الجامعات والمدارس والأحياء الفقيرة ونشطاء الحقوق والبيئة، وأعادوا تأسيس العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل لتعكس حاجات الناس الفعلية، لا الطمع إلى الربح، ومن خلال أطر ديمقراطية حقيقية.

صراع شامل ومفتوح

باسم شيت

٣٣ يوماً من العدوان الإسرائيلي على لبنان، وحرب شاملة بين إسرائيل والمقاومة ربما تكون من أهم الحروب العربية الإسرائيلية، إذ استطاع حزب الله تحقيق انتصار لم تحققه أي دولة عربية خلال أكثر من قرن من الصراع مع إسرائيل.

الانتصار هنا لا يحدد بالخسائر الفادحة من الجهة الإسرائيلية، فكما يقول الكثير من القياديين العسكريين الإسرائيليين: إن حزب الله بحاجة لتحقيق ٢٠٪ انتصاراً ليعتبر رابحاً، أما على الجيش الإسرائيلي أن يحقق انتصاراً بنسبة ٨٠٪ ليعتبر انتصاراً.

يقول أوليفي روي، كاتب "الإسلام المعولم" في الفيناشال تايمز، "لأول مرة لم يستطع جيش الدفاع الإسرائيلي من النجاح في حرب مفتوحة". وهذا ما يوضّحه أوري أفنيري، الكاتب الإسرائيلي: "بقي حزب الله كما كان، لم يدمّر، لم ينزع سلاحه، ولم يخرج من مكانه، مقاتلوه اثبتوا جدارتهم في ساحة المعركة وحتى أنهم نالوا إعجاب الجنود الإسرائيليين... في إسرائيل هناك اليوم جو عام من الخيبة والتسليم."

ما بدأ كهجوم إسرائيلي منظم ومحضّر لإبادة وتدمير حزب الله انتهى بإذلال إسرائيل. هذه النتيجة لم تفاجئ فحسب بل شكلت صفعة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط في محاولتها إنقاذ هيمنتها في العراق. الخطة كانت بسيطة، فوّضت الولايات المتحدة إسرائيل لضرب التأثير الإيراني في لبنان المتمثل في حزب الله راجية أن يشكل ذلك ضربة للتأثير الإيراني على شيعة العراق.

خسارة حزب الله كان ستشكّل ضغطاً محورياً على إيران، من ملفّها النووي، إلى استقرارها الداخلي، ومصالحها في العراق وقدرتها على لعب دور استراتيجي في المنطقة.

الخطة الحربية الإسرائيلية كانت واضحة، ارتهان وحصار لبنان وشعبه ثم البدء بتصفية الرهائن، واحداً بعد الآخر، عشرة بعد عشرة، مئة بعد المئة، طرد الآلاف خارج بيوتهم، حرمانهم من الطعام، الماء والكهرباء، تخليف الدمار والدماء حتى ينقلب اللبنانيون أنفسهم على حزب الله ويسلمونه لبوش.

هذه المراهنة أتت بعد عام من مما سمي بثورة الأرز، وما مثّلته من صعود تيار قديم يدّعي التجديد على الساحة السياسية اللبنانية، حركة أو قوى ١٤ آذار. منذ البدء، بنت هذه الحركة نفسها على شعور متزايد في الشارع اللبناني ضد الوجود العسكري السوري في لبنان وأوضحت في خطابها السياسي أن عدوها الأساسي في هذه المرحلة هو سوريا، وأنها تريد فك الارتباط مع المنطقة. ولا يخفى على أحد أن هذه الحركة كانت ورقة الرهان الأساسية للولايات المتحدة وإسرائيل لتحريض الشارع اللبناني ضد حزب الله. لكن الخطة فشلت.

المراهنة كانت خاطئة منذ البداية. قوى ١٤ آذار، بعد عام تقريباً من صعودها، لم تعد قادرة على تأليب الرأي العام وأصبحت تشكل قطباً متناقضاً مع التغيرات الاجتماعية السياسية الحاصلة في المجتمع اللبناني. خاضت الانتخابات النيابية الأخيرة وهي في خلاف سياسي جذري ضد حزب الله، لكنها كانت أيضا تخوضها في تحالف انتخابي معه، هذا الأمر أفقد قوى ١٤ آذار الكثير من مصداقيتها في الشارع.

النقطة الثانية كانت إعلانها حرباً سياسية مفتوحة مع التيار الوطني الحر، التيار السياسي الأقدم في الخط المعادي للوجود السوري في لبنان. هذا أيضا أفقدها جمهوراً كان أساسيا في تفعيل التحركات الشعبية التي نشأت على أساسها، وبرهن على عدم وجود رؤية سياسية واضحة لديها.

الصفعة الأساسية كانت تحالف أو تآلف التيار الوطني الحر وحزب الله الذي أنتج ورقة تفاهم أعطت الطرفين وضوحاً في الساحة السياسية ولم تستطع قوى ١٤ آذار أن تجاريهم بعد. سياسات الحكومة أفقدتها مصداقيتها وقدرتها على الحصول على ثقة الناس، خاصّة بعد تهجّمها الإلغائي على التظاهرة العمالية التي أسقطت التداول بمشروع التعاقد الوظيفي.

وضع ذلك قوى ١٤ آذار في موقع الدفاع عن السلطة حتى لو كانت الأغلبية الشعبية غير راضية عنها، مما جعلها غير قادرة على التأثير بشكل جدي على الشارع والرأي العام.

عدم نجاح الرهان بتأليب الشارع ضد المقاومة، ناتج أيضا وبشكل أساسي على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع بشكل عام. الانقسام بين ١٤ و٨ آذار بيّن هشاشة النظام الطائفي، وعدم قدرة مؤسسات الدولة القائمة على إدارة مصالح المجتمع، بل على إدارة الأزمة فقط. من أجل ذلك اتجه القادة السياسيون إلى الحوار، فالتوافق ليس إلا مهرباً من أزمة نظام ديمقراطي لا يمثل الأغلبية السياسية الفعلية.

بيّن الانقسام صراعاً على ماهية النظام، فكان النقاش في أسس بنية الدولة والخلاف حول احتكار الدولة للعنف والسلاح؛ وارتباط أو انفصال الدولة بالصراع الإقليمي؛ وعن هوية الدولة: قومية اللبنانية أو أكثر تشعباً؛ ومفهوم الأمن والأمن السياسي؛ ومن هو العدو ومن هو الصديق. هذا كلّه نقاش في البنية الإيديولوجية والنظمية للسلطة.

وهذا دليل على أن النظام القائم لم يعد باستطاعته الاستمرار، واستمراره هو وصفة لعدم الاستقرار، وهو إذا استمرّ سيصبح أكثر عنفاً في خطّه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ماذا فعلت الدولة؟

أثبت المجتمع أنه قادر على إدارة نفسه من دون الحاجة لسلطة وصية عليه، ورأينا فعل التضامن الشعبي، واستطاعت الهيئات المدنية والسياسية أن تساند الناس، وخاصة المليون نازح. ذلك كله والهيئات الرسمية لم تتحرك، بل عندما تدخّلت الدولة، بدأت العراقيل وبدأت المشاكل وبدأ التخوّف من الانقسام الطائفي. عدم تدخّل الدولة أبعد إمكانية حصول حرب أهلية وتدخّلها زاد من هذه الإمكانية. الدلالة هنا هي أن نسيج المجتمع وصراع الأفكار داخله ونظمه الاجتماعية القاعدية سبّاقة في بنيتها الاجتماعية والسياسية والتنظيمية عن السلطة نفسها، أي أن النظام القائم أصبح متأخراً عن واقع التوافق الاجتماعي.

هذا يثبت أن التغيير ممكن، وأن إلغاء النظام القائم لا يهدد السلم الأهلي ولا يؤجج التوتر الطائفي، بل يساعد على منعه، ويبرهن أنه ليست هناك حاجة لليأس وفقدان الأمل بقدرة المجتمع على إنتاج نظام قادر أن يخدم مصالحه، وهو ليس بحاجة للطبقة الحاكمة لإدارته.

التناقض الآخر طبقي بامتياز. لقد لاحظنا أن الناس العاديين هم من قام بفعل التضامن وليس أصحاب المال، لم تفتح القصور أبوابها أمام النازحين بل البيوت العادية والشقق في الضواحي. لم تفتح سوليدير أو الفنادق أو البنايات الفخمة لتساعد الناس، بل وضعت القضبان الحديدية واستخدمت شركات أمن لحمايتها ومنع النازحين من المأوى.

خلال الحرب أيضاً، قامت الكثير من الشركات بطرد العمال بشكل تعسفي وبدون تعويض وقامت شركات أخرى بقطع مبالغ من الأجور. الحجة كانت "أن الوضع لا يسمح". لكنّ، إذا كان على العمال المشاركة في تحمل أعباء تردّي الأوضاع الاقتصادية، لماذا لا يُسمح لهم بالمشاركة في الربح والازدهار الاقتصادي والأموال الطائلة التي يجنيها أصحاب العمل في أوقات السلم؟

أمر آخر ظهر بشكل واضح، لماذا كان هناك حوالي مليون شخص غير قادر على الحصول على الطعام، وكانت المحال والاستهلاكيات مليئة بالمؤن والطعام؟ ربما يكون هذا السؤال على مستوى بنية النظام الاقتصادي، لكنه

سؤال أساسي هنا. لماذا يغيب النظام الاقتصادي من المداولة ويُسَلّم بأنه نظام عادل يهدف إلى الازدهار؟ في أوضاع كالتي مرت، يسقط القناع ونجد أن البنية الاقتصادية الموجودة ليست سوى كيان فوضوي لا يستطيع أن يلبّي حاجات الناس ولا يستطيع أن ينقذ الشعب من أزمته بل هو يساهم بزيادتها، ويساهم بشكل مباشر بالعدوان والاعتداء على الفقراء والعمال. هنا تبقى سوليدير صامدة أمام النازحين ويبقى الناس صامدون أمام الفقر.

كل ما ذكر سابقاً يبرهن أن النظام القائم هو غير عادل واستغلالي لأغلبية الشعب، هو نظام مبني لحماية أقلية من أصحاب الأموال وحلفائهم في السلطة السياسية القائمة. خلال الحرب، لم تقم الدولة بحماية الناس بل قامت بحماية نفسها من الناس وحماية أصحاب الأموال.

نذكر خطاب السنيورة الذي يترجّى فيه عدم ضرب بيروت. خلال العدوان كانت السلطة تحمي الاستثمار والأبنية ولا تسعى إلى حماية شعبها الذي يُقصف ويُقتل يومياً. النظام القائم واقتصاده الرأسمالي وسلطته السياسية غير التمثيلية وبرلمان من دون آليات محاسبة، ونظام طائفي يسعى إلى فرض تقسيم غير مقبول شعبياً، بات يتناقض بأكمله مع العدالة والمساواة الذي نطمح إليهما، يتناقض مع مصالح الناس العاديين والعمال، ولا يخدم سوى فئة صغيرة.

هل حزب الله حركة تغييرية؟

بعد الانتصار اتجه الكثيرون إلى دعم حزب الله، وقام بعض اليساريين والشيوعيين بالانضمام إليه. هذا الدعم أتى نتيجة فعل المقاومة، لكن علينا أن نرى إن كان حزب الله سيتعدى الحزب المقاوم إلى الحزب التغييري.

أدت المقاومة الإسلامية دوراً أساسياً في تنمية قاعدة الحزب الشعبية من الشيعة، وأنتجت شعبية خارج طائفته. سبب ذلك كان القدرة العسكرية على إتمام عمليات واقعية غير متوقعة من العدو وضرب الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر ومتزايد حتى استطاع تحرير جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠.

اضطر حزب الله إلى إحداث الكثير من التغيّرات داخله للتأقلم في الساحة السياسية اللبنانية، خاصة بعد اتفاق الطائف، وكان عليه إقناع الطوائف الأخرى بوجوده وإثبات نفسه سياسياً.

هذه الشعبية ودخوله الساحة السياسية اللبنانية أدت إلى ظهور الكثير من التناقضات داخل الحزب. اضطرّ إلى التنازل عن أجزاء من عقيدته الدينية، الجمهورية الإسلامية شيعية، واتّجه ليوضّح أن نشوء الدولة الإسلامية الشيعية مرتبط باقتناع أغلبية اللبنانيين بهذا الأمر. مما وضع مطلبه في إطار المطلب التاريخي وليس في العمل السياسي المباشر.

أمر ثان هو أن شعبيته التي خرجت عن إطارها الشيعي أدت به إلى تغيير خطابه السياسي ليستطيع أن يخاطب جمهوره الجديد، مما أدى به إلى إنشاء خط سياسي يبتعد شيئاً فشيئاً عن عقيدته الأساسية. هذا لا يعني أن حزب الله سيتحول إلى حزب غير طائفي أو حزب ليبرالي، لكنه يدل على نشوء صراع فكري حول الموضوع.

إمكانية أن يتطور الحزب ليصبح حزباً جامعاً على مستوى البلد بعيدة، وقد تكون مستحيلة إذ إنها تعني التخلّي عن عقيدته الشيعية. فعلياً، يمكن لهذا الأمر أن يدمّره بالكامل. كما أن جناحه العسكري يشكل أساساً في بنية الحزب وفي خطّه السياسي، وهذا الجناح يعمل ضمن إطار عقائدي وديني شيعي، ولا يستطيع أن يغير مساره بهذه السهولة. هذا إن أراد ذلك.

أمر آخر هو أن قاعدته الأساسية هي قاعدة فقيرة، معظمها من العمال والفلاحين. لكنه يضم فئة من أصحاب الأعمال والمتمولين والتجّار. لقد تطورت مؤسساته، لكن هذه المؤسسات يستفيد منها بشكل مباشر أعضاء الحزب والميسورين، ولا تستفيد منها الأغلبية الساحقة من الشيعة، مما ينمي الانقسام الطبقي وبعض الفتيشية الحزبية.

يظل حزب الله حزباً كبيراً، لكنه مهدد دائماً بالصراع الطبقي وعليه مجاراة المطالب الشعبية أو التحركات العمالية بشكل دقيق. فكلّنا نذكر ما حصل في أحداث حي السلم وموقفه آنذاك برفض التظاهرة مما أدى إلى نقمة ضده من قبل الناس، وكان عليه إعادة ترتيب وضعه السياسي بشكل جدي. وقام في الآونة الأخيرة بالاعتراف بخطئه من خلال المطالبة بالتعويض لشهداء حي السلم. الأمر الثاني كان عندما قامت تظاهرة

إذا كان على العمال المشاركة في تحمل أعباء تردي الأوضاع لماذا لا يسمح لهم بالمشاركة في الأموال الطائلة التي يجنيها أصحاب العمل في أوقات السلم؟

النظام القائم بات يتناقض بأكمله مع العدالة والمساواة الذي نطمح إليهما، يتناقض مع مصالح الناس العاديين والعمال، ولا يخدم سوى فئة صغيرة.

خلال الحرب، لم تقم الدولة بحماية الناس بل قامت بحماية نفسها من الناس وحماية أصحاب الأموال.

١٠ أيار العمالية والتي اضطر إلى دخولها ولو ليستفيد بتسجيل النقاط على أنداده في الحكومة أو لأن يسيطر عليها وتحييدها عن المطالبة بإسقاط الحكومة.

أين اليسار من كل هذا؟

يرى الحزب الشيوعي أن المسألة الرئيسية اليوم هي ذات تشعبين: بناء الدولة وبناء المسار المعادي للإمبريالية كخط سياسي إقليمي. في بناء الدولة، تعتمد أطروحة الحزب الشيوعي على معضلة أن لا وجود لسلطة مركزية ضمن النظام الطائفي، ولإنشاء دولة مركزية علينا التخلص من النظام الطائفي.

الإشكالية الأولى في هذا التحليل أنه ينفي وجود دولة مركزية في الوقت الحالي والإشكالية الثانية هو أنه يتكلم عن بناء دولة مركزية بدون تعريف ماهيتها. هذا يضعه في اتجاه واضح نحو إنشاء سلطة برجوازية وطنية ضمن برنامج إصلاحي ودولة رعاية.

إن زعم أن لا وجود لسلطة مركزية في ظل الطائفية يتناقض وواقع البنية الطائفية للنظام اللبناني. النظرة تلك ترى النظام الطائفي كبنية اجتماعية، ولتحرير الدولة من الطائفية السياسية علينا أولا إلغاء الطائفية من المجتمع، أي فعل الكراهية ما بين عنصر طائفي وآخر. هذا التحليل يحدد الطائفية على أنها نظام علاقات أخلاقية وسيكولوجية ولا يضعها في إطار النظام السياسي، ويرى الأخير كنتاج للبنية الاجتماعية الطائفية.

الانطلاقة صحيحة، فنشوء النظام الطائفي مرتبط بشكل أساسي بتطور رأس المال في لبنان في مناطق دون أخرى، ولدى طائفة دون أخرى. هذا ما سمح للمنطقة/الطائفة الأكثر تطوراً رأسمالياً أن تشكّل القوى الاقتصادية الجديدة التي استطاعت، بمساعدة الامبريالية حينذاك، أن تفرض النظام الرأسمالي من خلال دولة مركزية تلزم بقية المناطق بنظمها وقوانينها. هذه هي الجذور الاقتصادية للطائفية. أدّى الإنماء غير المتوازن إلى حقد طبقي ينقسم على الخطوط الطائفية، وكانت تتم تغذية الحقد الطائفي من قبل الاستعمار الفرنسي.

فالاستنتاج أن الطائفية هي بنية اجتماعية صحيح، ولكنها نتيجة لفرض النظام الطائفي بفعل الإنماء غير المتوازن وسيطرة الاستعمار الفرنسي، وليس العكس. بالإضافة إلى أن هذه الحالة تعود إلى القرن التاسع عشر، وأن الوضع الآن يختلف. النظام الطائفي تغيّر، خاصة بعد الحرب الأهلية، التي قضت على أفضلية كانت لدى بعض طوائف.

اليوم، الطبقة العاملة تمتد عابرة للطوائف وهي ليست محصورة بطائفة واحدة. تطور النظام الرأسمالي ودخول القوانين النيوليبرالية أدت إلى إنتاج ضغط واستغلال اقتصادي على كل الطبقة العاملة بغض النظر عن انتمائها الطائفي. أصبح النظام الطائفي عبئاً على جميع العمال وليس على جزء منهم.

هذا يتطلب منا أن ندرك أن الدولة المركزية هي فعلاً موجودة ولكنها غير مستقرة وهشة بفعل التناقضات التي ينتجها النظام الطائفي والتغييرات الديمغرافية وبفعل تناقضه مع المجتمع نفسه. لذا، فإن النظام الطائفي ليس آفة مجتمعية بل هو آفة بنيوية في الدولة اللبنانية.

علينا أن نشبك ما بين مناهضة الإمبريالية ومقاومة الاحتلال وما بين نضالنا ضد الاستغلال والفقر. والاثنان يتكاملان مع صراعنا من أجل الديمقراطية والحرية في لبنان وفي العالم.



أما في ما يتعلّق ببناء الدولة المركزية، فلا حاجة لبناء شيء موجود أصلاً، بل الحاجة هي إلى التعبئة لمناهضة قدرتها المركزية على التسلط والاستغلال، والتجييش لتحصيل المكتسبات للطبقة العاملة وليس لمساعدة البرجوازية الوطنية على إيجاد حلول لمشكلتها في إدارة الدولة البرجوازية. فمن مصلحة الطبقة العاملة القضاء على الدولة البرجوازية والتطلع إلى سلطة عمالية ديمقراطية مباشرة، فلماذا علينا أن نبني شيئاً ومن مصلحتنا التاريخية أن نحطّمه؟

في مناهضة الامبريالية، يميل الشيوعيون إلى الالتحاق يوماً بعد يوم بما يطرحه حزب الله في مواجهته للاحتلال الإسرائيلي ورؤيته للوضع في الشرق الأوسط، كما مالوا مع كمال جنبلاط سابقاً. مما يعني أنه يشكّل حركة مقاومة لنوع واحد من الإمبريالية وهي السياسية والعسكرية ويتجاهل بشكل جدّي شقّها الاقتصادي. الإمبريالية ليست قائمة بحد ذاتها بل هي نتاج النظام الرأسمالي، لذلك فإن الصراع ضد الإمبريالية يتلاصق في صراع ضد الرأسمالية، وهنا حدود حزب الله. لذلك هو حركة مقاومة وليس حركة تغيير. وارتماء الشيوعيين في أحضانه يحدهم من أن يكونوا حركة تغييرية.

اليسار الديمقراطي

أما اليسار الديمقراطي، فهو لا يرى حاجة لمقاومة الإمبريالية. بل يراها تقوم بما لم تقم به شعوب المنطقة، وهو تطوير النظم القائمة من رأسماليات الدولة إلى نظم رأسمالية معولمة. بالنسبة لهم، هذا يطوّر البنية الاجتماعية والأخلاقية للناس، باعتبار أن تطور الرأسمالية سوف يطور النظام الديمقراطي حتى يستطيع اليسار أن ينشط ضمن النشاط البرلماني للتغيير. إنها حقاً خطّة مربكة، ساقطة ودفاعية لا معنى لها وليست إلا تبريراً سخيفاً لالتصاقهم بقوى ١٤ آذار.

اليسار الديمقراطي أيضاً يرى أولوية لبناء الدولة ويرى في قوى ١٤ آذار، والحريري وجنبلاط بالتحديد، عامودين أساسيين في بناء الدولة في لبنان. هذه الدولة يجب أن يكون لها احتكار العنف والسلاح، والحق المطلق في تحديد مسار حياة الناس.

لكن الأزمة الأساسية هي في مسارهم هم. يتكلمون يومياً عن بناء الدولة ولكنهم لم يغيّروا أي من القوانين والنظم في هذه الدولة. لا النظام الطائفي ألغي، ولم يستطيعوا التخلص من رئيس الجمهورية. أصبح مفهوم الدولة هو القفز والركض وراء السفارات العربية والعالمية والشكوى. فعندما لا يستطيعون إقناع أغلبية فاعلة بآرائهم في الشارع اللبناني، يلجأون إلى التغيير من الخارج وضد شعبهم.

فقد انهالت قوى ١٤ آذار بالشتائم العنصرية ضد المتظاهرين في ١٠ أيار ٢٠٠٦؛ في المظاهرة العمالية المطالبة بتحسين لقمة العيش وإلغاء التعاقد الوظيفي. هذا النمط من السياسة هو في مكانة الفاشية الاجتماعية. أحزاب تترفّع على الناس وتهاجمهم على أنهم لا يفهمون أو لا يقدّرونها، وتتحول إلى العنصرية المباشرة عندما يصبح الجو العام مناهضاً لسياساتها.

هل هناك حركة جديدة في اليسار؟

هذان القطبان لا يحددان الخريطة الفعلية لليسار في لبنان، بل يتفاعلان داخل جمهور أوسع وتيارات ومجموعات متعددة. نشوء حركة يسارية أكثر جدّية شيء ممكن، وهي موجودة فعلاً.

في العام ٢٠٠٣، استطاع اليسار أن ينتج حركة مناهضة للحرب ضد العراق قامت بثلاثة مظاهرات نجحت في تقديم رؤية وخطاب سياسيين أثبتا صحتهما في الساحة السياسية المحلية والإقليمية. بعد سقوط بغداد، اعترف العديد أنه لا يمكن أن يكون هناك صراع ضد الإمبريالية لا يرتبط مع الصراع من أجل تغيير النظام في الداخل والتخلص من الديكتاتوريات، لأن الإمبريالية تمتد في الشرق الأوسط بفضل هذه الديكتاتوريات.

هناك أيضاً مثال الاعتصام المفتوح عام ٢٠٠٢. خمسة وأربعون يوماً من الاعتصام في الشارع مكّنت اليسار من إنشاء قاعدة وجمهور يتكلم معه ويخرج من عزلته. ونشأت من هذا الاعتصام صراعات فكرية وسياسية عدة ومشاريع كجريدة اليساري مثلاً التي كانت محركاً أساسياً في حركة مناهضة الحرب في عام ٢٠٠٣.

اليوم، هناك حركة جديدة تخرج عن إطار القطبين المذكورين، وهي استطاعت، حتى الآن، أن تثبت وجهة نظرها في الكثير من الصراعات السياسية قبل الحرب وخلال الحرب على لبنان، مما مكنّها من لعب دور ريادي في حملة صامدون، التي هي الأخيرة استطاعت أن توجد مكانة لها وأن تفرض اعتراف الكثير من المنظمات والجمعيات والأحزاب أنها حملة أساسية في عمل الإغاثة ودعم الصمود في لبنان.

التغيير ممكن اليوم وهو ضروري. إن بناء حركة تسعى فعلاً إلى تغيير قاعدي وثوري هو أساس في إنتاج مستقبل أفضل. البرلمان كان ولم يزل أضحوكة في العمل التغييري وليس إلا مكاناً للاستعراض. التغيير يبدأ من نشوء حركة من الناس تعمل من أجلهم، حركة تنظر إلى العمال والطلاب كمحرك أساسي لما هو جديد وتقدّمي في هذا المجتمع. معركتنا اليوم هي ضد الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل التقدم والتطور بمواجهة سياسات تدمير الذات للسلطة اللبنانية.

علينا أن نشبك ما بين مناهضة الإمبريالية ومقاومة الاحتلال وما بين نضالنا ضد الاستغلال والفقر. والاثنان يتكاملان مع صراعنا من أجل الديمقراطية والحرية في لبنان وفي العالم.

لسنا في معركة هامشية، ما يتم حبكه اليوم داخلياً وعالمياً سيقرر مصير الملايين من الناس في العالم. علينا أن نقف في وجه، وأن نكون أساسيين في إنشاء حركة مناهضة للإمبريالية والاحتلال، لا ترتكز في لبنان وحسب بل تمتد إلى سوريا وفلسطين والعراق ومصر والأردن وتركيا وكل الدول المحيطة، وأن نشبك مع الحركة العالمية المناهضة للحرب.

بناء حركة مناهضة للحرب هو أساس لإنشاء حركة أوسع، لأنها تأخذ موقفاً مباشراً من ما تطرحه القوى الإمبريالية وحلفائها من الأنظمة القائمة.

ولا نستطيع فقط أن نقف عند مناهضة الحرب. علينا أن نبني لتغيير فعلي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل تحطيم النظام الطائفي، وأن نناهض النيوليبرالية والرأسمالية، وأن نناضل من أجل حقوق العمال والناس بمواجهة سياسات الاستغلال والإفقار، التي من الواضح أنها السياسات الوحيدة التي يتبعها النظام. وهذا لا يكتمل إلا بحركة تحررية من القيود الاجتماعية، ومن أجل حقوق المرأة والطلاب وإطلاق الحريات الفردية والجنسية.

إنه صراع شامل ومفتوح من أجل عالم أفضل نعيش فيه.

التجمع اليساري من أجل التغيير

أريد الانضمام إلى التجمّع اليساري من أجل التغيير

الاسم :

الشهرة :

الهاتف الثابت :

الهاتف الخلوي :

البريد الإلكتروني :

العنوان :

المنطقة :

المدينة :

الوضع الوظيفي :

☐ عامل(ة) ☐ طالب(ة) ☐ طالب(ة) جامعي(ة) ☐ عاطل(ة) عن العمل

الوظيفة :

منتسب(ة) إلى نقابة :

☐ نعم ☐ كلا النقابة :

أوافق على دفع مبلغ شهري وقدره :

☐ طالب مدرسة/عاطل عن العمل (٣٠٠٠ ل.ل.) ☐ طالب جامعي (٥٠٠٠ ل.ل.)

عامل(ة)/موظف(ة) : ☐ ١٠،٠٠٠ ل.ل. حتى ٥٪ من الراتب الشهري ـ حدد(ي) النسبة ٪

التوقيع :

التاريخ :

الرجاء تعبئة الطلب وإعادته إلى : التجمّع اليساري من أجل التغيير، مقابل طلعة جنبلاط، عين المريسة، بيروت أو الاتصال على info@tymat.org

التجمع اليساري من أجل التغيير

الوثيقة الفكرية

الطبقة العاملة والصراع الطبقي:

• ما نزال نعيش اليوم في مجتمع منقسم طبقياً يعتمد على استغلال الطبقة العاملة من قبل الطبقة الحاكمة أو الرأسمالية. ومع تطور المجتمع البشري وتطور الإنتاج، أصبح التقسيم الطبقي يحد من تطور البشرية ولا يدفعها إلى الأمام.

• نطمح إلى مجتمع لا طبقي، وإن تحقيق هذه الغاية لا يتم إلا من خلال تأجيج الصراع الطبقي عمودياً وأفقياً من أجل تحقيق التحرر الطبقي والتحول إلى مجتمع خال من الاستغلال. لذا فإن ما نريده هو تغيير المسار التاريخي للبشرية.

• الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية الوحيدة في المجتمع وهي القادرة على التغيير الجذري، والتحرر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال صراع العمال (من عمال مكتبيين، ويدويين، وصناعيين، وخدماتيين الخ...) في تنظيم مستقل عن بقية الطبقات، مناضلين من اجل سلطة عمالية حقيقية.

• الصراع رافعة التطور. لذا نرى أن أي تغيير جذري نريده في المجتمع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الصراع وفي هذه الحالة من خلال الصراع ضد الطبقة المستغِلّة.

الاشتراكية القاعدية:

• تحرر الطبقة العاملة هو فعل الطبقة العاملة نفسها، لذا فإننا نؤمن بمبادئ الاشتراكية القاعدية من أجل بناء سلطة ديمقراطية مباشرة للمجتمع من قبل الطبقة العاملة.

• العمال هم من ينتجون ثروات المجتمع، ولكنهم لا يملكون السلطة على حركة إنتاجهم وتوزيعه. لذا، نرى أنه لا يمكن بناء مجتمع اشتراكي من دون أن يقوم العمال بالسيطرة على الثروات وتنظيم الإنتاج والتوزيع بشكل ديمقراطي يستجيب لحاجات المجتمع وليس لعملية جني الأرباح.

• ندعم العمل النقابي كشكل أساسي من أشكال الصراع لاكتساب الحقوق السياسية والاقتصادية للعمال، ونسعى لدفع النقابات للعمل من أجل مصلحة العمال. نرى أن العمال يجب أن ينظموا أنفسهم باستقلالية عن القيادات النقابية، فيصبح الضغط العمالي على قيادات النقابات لفرض المصالح العمالية على العمل النقابي، ومن خارجه لتأجيج الوعي الطبقي ودفع الصراع نحو الأمام.

الثورة لا الإصلاح:

• إن عملية بناء الثورة هي التي تؤدي إلى الإصلاح الحقيقي، أمّا تراكم الإصلاح فلا يؤدي سوى للإصلاح. والإصلاح ضمن النظام الرأسمالي لا يمكنه أن يضع حداً للاستغلال والقمع. لذلك نسعى للتخلّص من النظام الرأسمالي.

• النظم القائمة، من الدولة الوطنية والحكومة والبرلمان والجيش والشرطة والقضاء، لا يمكن الاستيلاء عليها واستعمالها من قبل الطبقة العاملة، فهذه النظم نشأت من النظام الرأسمالي وهدفها حماية الطبقة الحاكمة واستغلالها للطبقة العاملة.

الأممية وعالمية الصراع:

• الصراع من أجل الاشتراكية جزء لا يتجزأ من الصراع العالمي، نؤمن بالتضامن بين العمال والفئات المستضعفة في أي بلد أو جزء من الكوكب كانوا، لذا، نرفض كل من أو ما يؤدّي إلى التقسيم أو التفرقة بين العمال في بلد ما ضد العمال في بلد آخر.

• نؤمن بأن صراعنا هو صراع أممي وأن تقسيم العمال بين الكيانات الوطنية لا يخدم سوى مصلحة الرأسماليين؛ لذا نسعى لبناء حركة اشتراكية أممية لا تعترف بالتفرقة الوطنية كما لا تعترف بالانقسامات العرقية أو الإثنية أو الدينية أو الجنسية.

• تجربة روسيا تبرهن أن الثورة الاشتراكية لا يمكنها الاستمرار في بلد واحد. فالصين وكوبا اليوم، كما الاتحاد السوفياتي السابق، وغيرهم ليست لديهم علاقة بالاشتراكية. هذه التجارب هي رأسماليات دولة تقمع وتستغل العمال من أجل الصراع الرأسمالي بين هذه الدول من جهة والدول الرأسمالية الأخرى. لذا، فإننا نساند الصراعات العمالية في هذه الدول ضد السلطة البيروقراطية.

• نرفض الامبريالية ونساند كل حركات المقاومة ضدّها وحركات التحرر الوطني، من دون شروط، ولكن بشكل نقدي.

من أجل عالم أفضل:

• الرأسمالية تفرّق ما بين مكوّنات الطبقة العاملة، وتضع أجزاء منها ضد أخرى، الرجل ضد المرأة، إثنية أو قومية ضد أخرى، مغايري الجنس ضد المثليين والمثليات...

• نرفض جميع أشكال العنصرية، ومن بينها الطائفية، ونساند جميع الفئات المقموعة والمستغلة، من المهاجرين والعمال الأجانب والسكان الأصليين، الخ. حول العالم وحقهم في التنظيم من اجل نيل حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

• التحرر الاجتماعي، التحرر الجنسي، حق العمل، حرية العقيدة والتفكير والتعبير، حرية التنظيم والعمل السياسي والاجتماعي هي من أسس بناء الثورة الاشتراكية.

• نناضل من اجل الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحقيقية للمرأة والمثليين والمثليات والشباب. نساند صراع ونضال كل المجموعات المقموعة والمستغلة ضد أي شكل من التفرقة أو التمييز.

• نؤمن بتوزيع الثروات وليس بتوزيع الفقر والتعتير، والعمل النضالي ليس عملاً سوداوياً وليس دعوة إلى البؤس، بل هو عملية تحرر منه.

• لتحقيق الثورة، على العمال النشطين أن ينظموا أنفسهم في حزب عمالي ثوري اشتراكي لتأمين المسار السياسي والتنظيم الضروري من أجل تحقيق ثورة ناجحة.